جامـــــعة :أحمد بن بلة وهران
كليـــــــــة :العلومالإجتماعية و الإنسانية
قســـــــم :علم اجتماع الجريمة و الانحراف

عوامل الجريمة النسوية و اشكالها

دراسة نظرية

مذكرة لنيل شهادة الماستر
تخصص علم اجتماع الجريمة و الانحراف.

إعداد الطالبتين:
- ولد أحمد عائشة
- بلعور فايزة

لجنة المناقشـــــــــة

1- الاستاذة بلحسن مباركة .....الرئيســـــــة
2- الاستاذة بلوافي هوارية.....المشرفة
3- الاستاذة براني كلثوم.....المناقشة

السنة الجامعة : 2020/2019

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إن أشكرَ الناس لله عز وجل أشكرُهم للناس)

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة

بلوافي هوارية على مجهوداتها ونصائحها

وعلى صبرها معنا لإنجاز هذه المذكرة.

كما نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان لأعضاء اللجنة الموقرة

على تفضلهم لمناقشة مذكرتنا.

و نشكر كل أساتذة قسم علم الاجتماع و خاصة تخصص علم الاجتماع الاجرام

وكل من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الفهرس

تشكرات
مقدمة
الاشكالية 01- 03
الفرضيات 04
أسباب اختيار الموضوع 05
أهداف الدراسة 05
أهمية الدراسة 05
صعوبات الدراسة 05
تحديد المفاهيم 06- 07
النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي
1-النظرية الجندرية : 08-09
2-النظرية الوظيفية 10
3-النظرية المتعددة العوامل و إجرام المرأة 11
4-نظرية الدور الجنسي 12
5- النظرية النفسية 12
العوامل المفسرة للسلوك الإجرامي لدى المرأة
أ-العوامل الموضوعية:
1 - عوامل إجتماعية 13
2- عوامل إقتصادية 14
3- عوامل ثقافية 15
4- عوامل طبيعية 16
ب-العوامل الذاتية و النفسية 17- 18
أشكال الجريمة النسوية 19-20
إحصائيات حول الجريمة النسوية في الجزائر **21- 23**
نتائج الدراسة 24-26
الخاتمة 27
قائمة المراجع

المقدمة :

الجريمة هي ظاهرة إجتماعية إرتبطت بالمجتمع إرتباطا طبيعيا بمعنى أنه حيثما كان تفاعل إجتماعي حتى و لو كان بسيطا توجد الجريمة أي عدوان الشخص على الآخر سواء في عرضه أو ماله أو شخصه، فالجريمة هي منتج إجتماعي يكتسبه الفرد من الواقع الذي يعيش فيه ، فهي بحد ذاتها عبارة عن فعل أو امتناع عن فعل يقوم به الفرد لسبب ما أو لغاية معينة ، أي بمعنى الخروج عن القواعد و المعايير الاجتماعية التي تضبط المجتمع و تكون إما مخالفة أو جنحة أو جناية و ذلك حسب تصنيفها ، فهذا الفعل هو المحرك لسلوكيات الفرد اللاسوي و الذي مر بمرحلة اللاسواء مرورا بالإنحراف وصولا إلى ارتكابه للسلوك الإجرامي ، و أشار جالو فالوا بأن الجريمة هي "فعل غير اجتماعي أو كل فعل ترى الاتجاهات و الآراء السائدة في المجتمع أنه ضار" .

و لم يقتصر هذا السلوك المنحرف على الجنس المذكر فحسب بل تعدى ذلك إلى الجنس "البنتوي" أو بمعنى الجنس النسوي ، فالمرأة بعد ما كان عالمها البيت و الأسرة و دورها يقتصر على تربية أجيال باعتبارها عضو في المجتمع و تأخذ دور فعال في هذه البيئة لكن و مع مرور الزمن أصبحت تتساوى مع الرجل في جميع الميادين، لقد أجمع علماء الإجتماع بأن دخول المرأة إلى عالم الجريمة له علاقة وطيدة في تطور المجتمعات المعاصرة الذي فرض أنماط عديدة من المعيشة سواء على الرجل أو المرأة و بما أن المرأة دخلت مؤخرا في جميع مجالات الحياة و إكتسحت كل الوظائف و هذا ما جعلها تحتك بواقع معيشي اكثر، و هكذا فتورط المرأة في ارتكاب الجرائم هو نتيجة تحولات من مجتمع محافظ على القيم و الأخلاق إلى المجتمع معاصر مبني على الحرية و التحرر و الممارسات الفردانية و من هنا لا يمكن حصر الجريمة النسوية في عامل محدد بل هناك تظافر مجموعة من العوامل سواء كانت نفسية أو تتعلق بالبنية الاجتماعية، ترتكب المرأة جرائمها أيضا نظرا لاختلاف الأدوار الاجتماعية و الظروف الداخلية و الخارجية التي تمر بها في حياتها اليومية و التي تدفعها لاقتراف مختلف الأشكال من الجرائم أهمها السرقة (سرقة المجوهرات) ، الإجهاض خوفا من العار ،

الدعارة و كل هذا عن طريق النصب و الاحتيال و المكر فقد أكدت دراسة الدكتورة سامية حسن الساعاتي على أن النساء المجرمات يستخدمن المكر و الخداع في ارتكاب الجرائم أكثر من الرجال ، فالمرأة تتميز بالحيلة و الذكاء ضمن أسلوبها في الجريمة ، و ذلك لعدت عوامل إجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية ، نفسية .

و لتحديد موضوع دراستنا اعتمدنا على قراءات لدراسات سابقة و التي نرى انها تصب في نفس موضوع دراستنا ،الدراسة الأولى لسبخاوي خديجة و زاوي دليلة قسم علم الإجتماع جامعة الجزائر 2 وهي عبارة عن أطروحة و التي تحمل عنوان واقع الجريمة عند المرأة الجزائرية و انطلقت هذه الدراسة من إشكالية و هي أسباب إقدام المرأة على الفعل الإجرامي؟ و كان هدف الدراسة هو البحث حول العوامل التي تدفع إلى إرتكاب المرأة للسلوك الإجرامي و كذا التعرف على تطورات هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري و قد توصلت هذه الدراسة على النتائج التالية : وهي أن إجرام المرأة في المجتمع الجزائري في تطور كما و كيفا و أن الجريمة النسوية عرفت توسعا كبيرا لم يقتصر على منطقة واحدة فقط بل مس كل مختلف ولايات الوطن.

أما الدراسة الثانية لجلال عبد العال و التي تحمل عنوان "خصائص المرأة القاتلة" ، انطلقت من الإشكالية ما هي العوامل النفسية التي تدفع المرأة لارتكاب جريمة القتل؟ و اعتمدت هذه الدراسة على عينة من النساء متكونة من 33 امرأة من المجتمع المصري مرتكبة لهذا الفعل الإجرامي ألا و هو القتل ، و الذي توصل الى النتائج التالية و هي أن القاتلات المصريات العامل الدافع وراء ارتكابهن لهذه الجريمة القلق و التوتر و كثرة الشك ضد الزوج ، الحاجة إلى التحرر، و كثرة الاندفاعية .

في حين الدراسة الثالثة و هي لمزوز باركو و التي تحمل عنوان" إجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل و الأثار" و هي عبارة عن اطروحة دكتوراه و التي نوقشت في جامعة متنوري قسنطينة 2006 و التي انطلقت من اشكالية مفادها أن وراء ارتكاب المرأة للفعل الاجرامي هناك عوامل اجتماعية و عوامل نفسية و التي توصلت إلى النتائج التالية ألا و هي إذا كانت الأفعال الصادرة من المرأة ايجابية و مقبولة اجتماعيا ، و لكن في حين كانت الأسرة مفككة ذات بيئة مضطربة يسودها التوتر و انعدام الأمان و سوء المعاملة و القسوة فسيكون

هناك انحراف عن المعايير الاجتماعية من قبل المرأة و ذلك بسبب ضعف الروابط الأسرية كعامل اجتماعي ،

كما أشارت الدراسة عن متغيرات نفسية التي قد تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب الجرائم دون وعي و ادراك منها الكبت و الإحباط و كذا مرحلة الحيض، و الشعور بعدم التقدير و اللامبالاة و الإحساس بعدم التقبل في المجتمع، الاهمال العاطفي و المادي و الإنفعال الشديد و الغضب و التعرض للصدمات النفسية و مثال على ذلك التعرض لمحاولات إغتصابية، نلاحظ ان هذه الدراسات تتفق مع موضوع بحثنا حول الجريمة النسوية و عواملها . مما ساعدنا على صياغة الإشكالية :

ان ارتفاع ظاهرة اجرام النساء في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة و بمختلف أشكالها و ذلك حسب

الاحصائيات التي وردت من جهات رسمية والتي تناولناها في عنصر احصائيات حول الجريمة النسوية ، باعتبار أن للمرأة دور فعال في البيئة المحيطة بها و انحرافها يهدد استقرار المجتمع مما دفعنا للاهتمام بدراسة الجريمة النسوية و البحث في عواملها و اشكالها.

و من هنا يمكن طرح الإشكال التالي: ماهي عوامل الجريمة النسوية و ماهي أهم أشكالها؟

و من اجل الحصول على إجابات على اشكالنا صغنا الفرضيات التالية:

1- العوامل الاجتماعية و المتمثلة في الأسرة (التفكك الأسري)، و المدرسة (التسرب المدرسي) ، الصديقات (جماعات رفاق السوء) هي التي تدفع المراة للجريمة .

2- تصبح المرأة مجرمة نتيجة الظروف الاقتصادية اي نتيجة الفقر و البطالة و ضعف المستوى المعيشي .

3-عوامل ثقافية مثل ضعف الوازع الديني و التعليم و والانفتاح امام وسائل الإعلام و الأنترنيت ، فالظروف الثقافية التي تعيش فيها المرأة لها دور في انحرافها و بالتالي ارتكابها للفعل الإجرامي.

4-العوامل النفسية و التي تعتبر رد فعل و تكون بصفة فردية و هي نتاج لتلك العوامل الموضوعية التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة .

ان ارتفاع ظاهرة اجرام النساء في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة بمختلف أشكالها هو الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع و خاصة انه يندرج ضمن تخصصنا علم الاجتماع الاجرام و باعتبار أن للمرأة دور فعال في البيئة المحيطة بها و انحرافها يهدد استقرار المجتمع .(أنظر إلى عنصر الجريمة النسوية في الجزائر و الذي تناولنا بالتفصيل احصائيات الجريمة النسوية في الجزائر بالأرقام).

و تهدف دراستنا الى تسليط الضوء على ظاهرة الجريمة النسوية نظرا لتعقيداتها و تطورها نتيجة تداخل العديد من العوامل التي تدفع المرأة الى الجريمة و ذلك متعلق بالبيئة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية الي تعيش فيها و تتفاعل معها و التي تحدد أنماط سلوك الفرد في المجتمع.

-احصاء نوعية الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المجتمع الجزائري .

و نحن نرى في هذا الموضوع أهمية خاصة و التي تتمثل في ارتفاع احصائيات جرائم النساء بتعدد أشكالها في المجتمع الجزائري .

من الصعوبات التي واجهناها في دراسة (عوامل و أشكال الجريمة النسوية) هي تعذر تطبيق الدراسة الميدانية أي الجانب التطبيقي بسبب الجائحة "كوفيد 19" و الذي كان من المفترض ان يمكننا من التقرب اكثر من ظاهرة الجريمة النسوية .

تحديد المفاهيم :

-الجريمة : (اسم)

الجمع : جرائم

الجريمة :(بوجه عام): كل امر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون ، سواء أكان مخالفة أم جنحة أم جناية .

الجريمة :(بوجه خاص): الجناية و الجمع :جرائم[1] .

التعريف الإجتماعي : عرف دوركايم الجريمة تعريفا إجتماعيا بعده الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي ، فالجريمة ما هي إلا تعبير عنإنعدام الشعور التضامن الإجت[2] .

الجريمة من وجهة نظر قانونية : نجد انها تشير الى انها فعل مقصود او متعمد يخالف اوامر القانون الجنائي او نواهيه و محرماته و ذلك تحت تأثير ظروف لا يطبق فيها اي عذر قانوني . انه ليست هناك جريمة بلا قانون , انه ليست هناك جريمة حيثما لا يكون فعل اعتداء , انه ليست هناك جريمة بلا عمد او قصد ولا اهلية و لا كفاءة[3].

مفهوم مصطلح النسوية:

النسوية هي مجموعة من التصورات الفكرية و الفلسفية التي تسعى لفهم جذور و أسباب التفرقة بين الرجال و النساء، و ذلك بهدف تحسين أوضاع النساء و زيادة فرصهن في كافة المجالات، النسوية ليست فقط أفكار نظرية و تصورات فكرية مؤسسة في الفراغ ، بل هي تقوم على حقائق و احصائيات حول أوضاع الناء في العالم، و ترصد التمييز الواقع عليهن سواء من حيث التوزيع الثروة أو المناصب أو الفرص و أحيانا حتى

[1] قاموس معجم المعاجم الجامع .

2- منال محمد عباس ، علم الإجتماع الجنائي ، دار النشر و التوزيع ، جامعة الإسكندرية، الطبعة 2013، ص 12.

[3]مزوز بركو، إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية جامعة قسنطينة،2006-2007، ص 115-118

احتياجات الحياة الأساسية من مأكل و تعليم و مسكن و غيره، النسوية إذن هي وعي مؤسس على حقائق مادية و ليست مجرد هوية[4].

-**المرأة المجرمة:** هي التي أقدمت على ارتكاب الجريمة عمدا ،و تم ادانتها بعقوبة سالبة للحرية حسب الفعل الإجرامي المرتكب من طرفها[5] .

-**العوامل :** هي البواعث و هي المثيرات الخارجية تحرك الدوافع داخل الفرد ، مما تجعله يقوم بسلوك إرادي ، و هو نوع من المنبهات الخارجية تثير الدافع و ترضيه في آن واحد[6] .

-**الأشكال** : و هي بمعنى أنواع و أنماط لنموذج معين و ذلك بتحديد مجموعة من الأمثلة عن ظاهرة معينة و(يستخدم النمط عادة حسب معنى النحويين ، على نموذج الإعراب أو تصريف الأفعال الذي بوسعنا أن نميزه بواسطته سلسلة من الظواهر[7].

1/النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي لدى المرأة :

[4]هند محمود و شيماء الطمطاوي ، نظرة للدراسات النسوية، الإصدار الأول مارس 2016.

[5] مزوار ياسمينة ، بروفيل شخصية المرأة المجرمة ، رسالة شهاد ماجستير في علم النفس ، كلية العلوم الإجتماعية و العلو م الإنسانية و الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، سنة 2013-2013 ، ص 159.

[6] سرور بن عبد الوهاب ، الدوافع و الباعث على الجريمة وأ ثرهما في العقوبات التعزيرية ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية ، الرياض ، 2004 ، ص 40.

[6] أسنام محمد الأسعد – معجم مصطلحات علم الإجتماع–دار و مكتبة الهلال- بيروت – الطبعة الأولى 2011 م – ص 138.

1-1 النظريات الجندرية :

هناك عدت نظريات تناولت مفهوم الجندر و ذلك لتفسير جرائم الإناث و كذا جرائم الذكور ،الجندر أو بمعنى آخر الجنوسة و هو ذلك النوع الجنسي الذي يعني مجموعة السلوكيات التي تحدد الأفراد باعتبارهم ذكورا أو إناثا في سياقات اجتماعية و ثقافية معينة [8]، و في هذا الصدد نذكر من هذه النظريات ما يلي : نظرية هاجان و المطلق عليها بنظرية ضبط القوة في (1989) ، و التي تنطلق من فرضية أساسية و هي أنه كلما زادت السلطة أبوية كلما اتسعت الفجوة الجندرية في ارتكاب مختلف الجرائم و السلوك المنحرف بين الذكور و الأناث ، باعتبارها أعطت مفهوم للإنحراف بأنه الضبط الممارس من قبل الآباء على الأبناء و تفضيل الذكور على الإناث في مختلف المجالات تحت ما يسمى بالسلطة الأبوية ، بحيث يحتل الأبناء سلم الأولوية و يصبح لديهم الفرص لتحقيق الإنحراف الإجتماعي و قيامهم بسلوكات معادية للمجتمع ، مما يولد أيضا لدى الإناث حب الانتقام و ارتكابهم لمختلف الجرائم و ذلك بسبب عقدة النقص التي أهداها لهم المجتمع باعتباره مجتمع ذكوري يعترف بالسلطة الأبوية [9].

و تعتقد مسرشمدت (1997) في نظريته توجه القوة و العرق و الطبقة من نتائج و صناعة البناء الاجتماعي أي أن الجنس هو الذي يحدد البناء الاجتماعي ، فمثلا في المجتمعات الرأسمالية و التي تقوم بأدوار اقتصادية نجد أن الرجال البيض يقومون بجرائم الياقات البيضاء و جرائم الجنس أي أنهم يتفوقون بالذات ، أما النساء و الفقراء يرتكبون جرائم الشوارع كالسرقات الجنحوية و الإيذاء، و قد ذهبت مجموع من الاتجاهات إلى دراسة و تفسير جرائم المرأة و نذكر منها الاتجاه الماركسي الأنثوي و الذي ركز على الطبقة الاجتماعية ، حيث ترى رادوش أن النساء يحتللن أماكن غير رفيعة متدنية في سوق العمل ، فهي ترى أن سوق العمل الجنساني غير عادل معاد

---

[8] تحرير جون سكوت –ترجمة محمد عثمان ، كتاب علم الإجتماع المفاهيم الأساسية ، الشيكة العربية للأبحاث و النشر ، ص 398.

[8] عايد عواد الوريكات ، نظريات علم الجريمة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن عمان، الطبعة الأولى 2013 ، ص 417.

للمرأة في المجتمعات الرأسمالية ، فالمرأة دورها هامشي مما يولد لديها الغضب و الاحباط و الشعور بعدم التقدير و هذه من أسباب دخولها إلى عالم الجريمة[10] .

أما بالنسبة للإتجاه الاشتراكي الأنثوي فقد رأت مونا دانز (1989) أن جرائم النساء هي جرائم ذات طبيعة اقتصادية ، و ذلك بسبب السلطة الأبوية و الرأسمالية حيث اعتبرتها أنها مسؤولة عن تباين جرائم المرأة ، فمعظم هذه الجرائم هي جرائم اقتصادية كالسرقات بمعنى جرائم ملكية . وفي نفس السياق أشار الإتجاه الليبيرالي الأنثوي أن هناك عدم المساواة في التعامل مع الإناث و أنه لا بد إعادة النظر في مساواة المرأة مع الرجل و خصوصا في أسواق العمل و الوظائف العامة ، و يعتقد شامبان و داستمان (1980) رواد هذا الإتجاه أنه كلما دمجت المرأة في سوق العمل كلما قلت ممارسات التمييز ضدها .بينما يقول كلين و كرس (1979) رائد المدخل الراديكالي الأنثوي أن التحرر هو الحل الناجح لخفض معدلات الجرائم عند المرأة و منه خفض جرائم العنف المرتكبة ضد النساء[11] .

---

[10] مرجع سابق ، ص 419.

[11] مرجع سابق ص 421.

1-2النظرية الوظيفية:

أشار اميل دور كايم إلى موضوع الجريمة عامة و جرائم المرأة الخاصة فقد اعتبر أنه لا يمكن تصور مجتمع خال من هذه الظاهرة ، فقد أكد في كتابه "الانتحار" بخصوص الجريمة النسوية بأن المرأة تقتل أقل من الرجل و كذا تنتحر أقل و ذلك لأن دورها غير دور الرجل أي أنها لا تشارك بالطريقة ذاتها في عمق الحياة الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للرجل ،فقد اعتبر النساء أكثر سواء و أقل ميلا إلى الانتحار من الرجال مبررا ذلك باستغراقهن في الأدوار التقليدية بحكم طبيعتهن[12] (تفكيك دور كايم ، نقد ما بعد بعد البنيوي لجينيفر م.ليمان و ترجمة محمود أحمد عبد الله)، و بالتالي أرجع دور كايم أسباب ارتكاب المرأة لمثل هذه الأدوار إلى إجتماعية التي تحتلها و كذا إلى عوامل اجتماعية كالتفكك الأسري و المشاكل الأسرية ، و يقول هذا الأخير أيضا "غير أنه ، من المستبعد مع ذلك أن يكون لدى المرأة نفس النفور اتجاه هذين الشكلين من اللاأخلاقية ، فنحن ننسى في الواقع بأن هناك جرائم قتل تستأثر بها المرأة ، ألا و هي قتل الأطفال حديثي الولادة ، و الإجهاضات و التسميمات[13] "

أن المرأة حسب دور كايم تلجأ إلى الحيلة و الذكاء في اقتراف جرائمها و إلى وسيلة أكثر استعمالا لديها ألا و هي و سيلة "السم" للتخلص من ضحاياها و هذا النوع تلجأ إليه كونه لا يكلف جهدا عضليا.

1-3النظرية المتعددة العوامل و إجرام المرأة :

[12] اميل دور كايم الانتحار، ترجمة حسن عودة ، الهيمنة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة دمشق 2011، .441

[13] تفكيك دور كايم ، نقد ما بعد بعد البنيوي لجينيفر م.ليمان و ترجمة محمود أحمد عبد الله)

أكد العالم الفرنسي هنري جولي (1839. 1917) في نظريته المتعددة العوامل و إجرام المرأة أن الأمية و الجهل من الأسباب التي تدفع بالمرأة إلى دخولها إلى ميدان الجرم و كذا الفقر كعامل إقتصادي الذي قد يدفع بالمرأة إلى التسكع و التسول أي رميها بطريقة غير مباشرة نحو جريمة السرقة للخروج من الإطار الضيق و هو الفقر نحو الغنى و قد صرح الفيلسوف سقراط في هذا السياق من خلال(النظرة الغيبية في تفسير الجريمة و اعتبر أن الفرد يسلك طريق الشر أي الجرم عن جهل لكنه لو عرف طريق الفضيلة لا إتجه إليه فقد رأى ان الجهل أساس الرذيلة أما العلم أساس السلوك السوي[14]) ، و لم يكتفي هنري جولي بعامل الأمية فقط بل أرجعها لأسباب أخرى منها أسباب إجتماعية و إقتصادية و ثقافية ، (فقد وجد أن الفتاة التي تولد مجهولة الهوية و النسب أو التي يلقى بها إلى الشارع وإلى طريق الهاوية أو التي تعنف من طرف الأولياء ، و التي تنشأ في أسرة معوزة تعاني من الفقر و البأس و التي تجبر على الهروب من البيت هي الفتاة الأكثر حظا لإحتراف الجريمة و الإقبال على مختلف أنماطها[15]) .

1-4النظرية الدور الجنسي :

[14]زرارقة فضيلة – عوامل إجرام المرأة الجزائرية و دور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها ، شهادة الدكتوراه في علم النفس، كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ن سنة 2015 -2016 ، ص 57 .

[15]جمال معتوق ، المرأة و الجريمة (النظريات المفسرة للجرائم النسوية ، دار الكتاب الحديث تاريخ النشر 2018/01/01، 2017 الطبعة الأولى ، ص 87.

صرح عالم الإجتماع الأمريكي "ويليام إسحاق توماس " و أنصار نظرية الدور الجنسي أن المرأة دخلت ميدان الجريمة و ذلك لأسباب إجتماعية و الثقافية بسب التغيرات التي ظهرت في المجتمعات الإنسانية و إنتفاض المرأة و دور الحركات النسوية و بروزها في المحال الثقافي كما أن المرأة أصبحت تستعمل الأسلحة ووسائل متطورة في إرتكابها للفعل الإجرامي في مختلف أشكاله ، حيث حلل توماس السلوك الإنحرافي و ربطه بحاجات خاصة يحتاجها المرء و هي أربعة حاجات و ذكر منها الحاجة لتجارب جديدة بمعنى التغيير النسبي في حاجاتها الخاصة ، و الحاجة إلى الأمن أي الحاجة إلى الحماية التي تكون غالبا من طرف الأب أو الأخ أو الزوج و كذا الحاجة للإجابة عن الإنشغالات و التساؤلات، الحاجة للإعتراف و التقدير و الرعاية من قبل المجتمع.

1-5النظرية النفسية

كما ربط فرويد المشاكل النفسية بالجنس و الغيرة الجنسية كما سماها بعدة النقص في مرحلة الطفولة المبكرة ، فقد رأى أن انعدام وجود العضو الذكري لدى الفتاة من وجهة نظرهن عقوبة ، حيث تتمنى الأنثى أن تصبح ذكرا و هذا ما يولد لديهن عقدة النقص بسبب حاجتهم إلى الاعتراف و التقدير في ظل وجودهم في مجتمع ذكوري ، فحسب فرويد الضغوط النفسية تغير الشخص من مرح إلى كتلة من الصمت و هذه العقد تنبت من صدمة عاطفية ثم ينسى الإنسان سبب الصدمة و لكن العقدة تظل حية في نفسه مما قد يتأثر بها فيلجأ إلى سلك طريق الجريمة .

2/**عوامل الجريمة النسوية:**

2-1العوامل الموضوعية:

هناك بعض العوامل الخارجية المحيطة بالمرأة و التي تكمن وراء ارتكابها للسلوك الإجرامي من بينها:

أ- العوامل الاجتماعية: التي تتمثل في التفكك الأسري أي انشقاق بين الزوجين بتطور و تعقد المشاكل الاجتماعية أو غياب أحد الطرفين مما تنعكس بالسلب على نفسية الأطفال الذين يشعرون بعدم الأمان و الاستقرار ، هناك التفكك الأسري الجزئي و يتمثل في ترك احد الزوجين الحياة الزوجية(قد يكون الهجر مؤقتا او دائما) , و عادة ما يحدث من طرف الزوج و مغادرة الزوج البيت يخلق للمرأة فراغا عاطفيا لا يمكن تعويضه و قد يخلق أثارا سلبية على شخصيتها المستقبلية و على سلوكها بصفة عامة، أما التفكك الأسري الكلي و الذي يؤدي هذا إلى انهيار البناء الأسري و يتمثل في الانفصال التام بين الزوجين أما بسبب الطلاق أو بوفاة احد الزوجين و افتراق الوالدين من الأسباب التي تهدد التوازن النفسي و العاطفي داخل الأسرة و الذي يحرم الفتاة من الرعاية و التوجيه الذي تحتاج إليه و قد يشكل في حد ذاته شرطا مشجعا إلى سلك طريق الجريمة .

فالإجرام يرتبط بطبيعة العلاقات الأسرية السائدة و كذا المناخ الأسري الذي يتميز بالقسوة و الحرمان من الحب و كثرة المشاحنات و المشاجرات الأسرية مما يعود على نفسية الفتاة بالسلب ، و كذا الحالة المدنية للوالدين ، و تعرض المرأة للعنف سواء أكان لفظيا أو جسديا هو الذي يدفعها إلى ارتكاب الجريمة ، فالمرأة تقوم بهذا الفعل الاجرامي إما دفاعا عن نفسها أو تعبيرا عن العنف المرتكب ضدها من طرف الرجال سواء أكان من الأب أو الأخ أو تسلط و أنانية الزوج أي استعمال العنف و القسوة في معاملها التي تبحث عن الرضا الوجداني أي الحاجة إلى الاهتمام و العناية و هذا ما ذكره توماس في تحليله لحاجات الفرد و منها ذكر الحاجة إلى الأمن و الاعتراف و التقدير، و من بين الأسباب أيضا السوابق الاجرامية للمرأة المجرمة تحت ما يطلق عليه (بالوصم الاجتماعي) ، و مجتمع المدرسة و مشكلة التسرب المدرسي أي فشل وسيلة اتصال المعلمين مع

التلاميذ و بالتالي فشل هذه الأخيرة في تربية الأجيال مما يؤدي بهم إلى الهروب و التسكع في حضن الشارع

الذي يعرضهم إلى الانحراف أو دخول الفتاة ضمن جماعات يقومون بأفعال مخالفة للمعايير الاجتماعية و بسلوكيات منحرفة مما يجعلها تتأثر بهم و تقلدهم في جميع سلوكياتهم و تخالطهم و حسب ما ذكرته مجلة الفنون و الأدب و علوم الانسانيات و الاجتماع و التي حملت عنوان "العوامل الاجتماعية المؤثرة في جريمة القتل "، فقد إعتبر " سذرلاند في نظريته الإختلاط التفاضلي أن الجريمة سلوك متعلم يتم عن طريق التفاعل و الإتصال مع أشخاص آخرين يتم الإختلاط بهم ، في حين إعتبر أن الإختلاط التفاضلي يختلف بحسب التكرار و الإستمرارية فكلما كرر الفرد الإتصال مع الآخرين لمدة أطول يتأثر بتقافة و سلوك الآخر[16]،كما أن المرأة تعيش ظروف اجتماعية خاصة.

ب–العوامل الإقتصادية: فالمرأة التي تعيش ظروف إقتصادية صعبة (الفقر ، الأحياء الهامشية) هي الأقرب لارتكاب الجريمة بغرض استرجاع قيمة الذات ، فهذه الأنثى تسعى إلى الاستقلال الاقتصادي بغرض الهروب من الفقر و البطالة كعامل من العوامل الاقتصادية التي تدفع هذه الأخيرة إلى اقتراف الجرائم ، فمشكلة البطالة تؤدي بالمرأة إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية و ذلك بسبب الدخل الغير مستقر مما يحرمها من الاستقرار ، كما تؤدي أثار هذه المشكلة إلى انتشار ظواهر و أمراض اجتماعية و نفسية تصيب المرأة مثل حالات الإحباط و فقدان الثقة بسبب انعدام القدرة في الحصول على العمل فهذا الفراغ يؤدي إلى التعاطي و الاتجار بالمخدرات و بهذا تميل إلى ارتكاب جرائم ذات طبيعة رجولية كالإيذاء و السرقة و الإنخراط في العصابات و يعتقد أن جرام النساء سوف تزداد في المستقبل و ذلك لتقارب أدوار النساء مع الرجال ، حيث تحدث المؤرخ الإنجليزي" توماس مور" عن إزدياد عدد الجرائم في عصره لسبب فعال مرتبط بسبب سوء الوضعية الإجتماعية و الفقر و البطالة الناجمة عن إنتزاع أراضي الأفراد لصالح الإقطاعيين و لذلك فإن سوء

[16] أ م د واحدة حمة و بين نصر الله ، العوامل الاجتماعية المؤثرة في جريمة القتل "دراسة ميدانية للنزلاء إصلاحيتي الرجال و النساء في مدينة السليمانية " مجلة الفنون و الأدب و علوم الإنسانيات و الاجتماع– العدد 26 – جامعة السليمانية كلية العلوم الإنسانية ، كردستان ، العراق – يوليو 2018– ص 64.

الأحوال الإقتصادية و حرمان الناس من العيش المشروع هي من الأسباب الرئيسية لإرتكاب الجرائم من كلا الجنسين.

ج-العوامل الثقافية :و التي قد تكون سبب في اقتراف المرأة للفعل الاجرامي و المتمثلة في (الوازع الديني ، وسائل الإعلام ، التعليم ، العادات و التقاليد) ، فالعادات و التقاليد كعامل ثقافي يدفع المرأة إلى انتهاج السلوك الانحرافي .

كما يعتبر الدين ظاهرة مميزة لكل المجتمعات البشرية الحاضرة و المقبلة و هذا ما أجمع عليه كبار المنظرين للظاهرة الدينية في مطلع القرن العشرين[17] ، و كذا يعتبر هو الآخر عامل ثقافي يدفع بالمرأة إلى دخول ميدان الإجرام ، فالظروف الداخلية للمرأة في المجتمعات الإسلامية من زواج بنات في سن مبكر و فرض زي لا يسمح بظهور مفاتن النساء قد يولد لديهن نوع من التعقيد و يشعرون بانعدام الحرية مما قد يكون هذا العمل سببا في انحراف المرأة و هذا ما نجده عند بعض الأسر التي تعرف بالأسر المحافظة او المتدينة فيفرض على الفتاة ارتداء الحجاب في سن مبكر أو طفولتها و قد تحرم من الاختلاط مع أطفال ذكور فتحرم من الدراسة في سن مبكر و تتكون لديها عقدة عدم الثقة او الخوف من الجنس الذكر، كما أن هناك عامل ثقافي آخر قد يعد دافعا وجيها لارتكاب المرأة للسلوك الإجرامي و هو عامل الإعلام الذي يعتبر وسيل تشمل (التلفاز ، الأفلام ، المجلات ، الموسيقى و المواقع الالكترونية) ، هذه الوسيلة التي تقوم بنشر العلم و المعرفة و تبادل الأفكار و القيم قد يكون لها أيضا دور في الترويج للجريمة عن طريق انحلال الأخلاقي و عن طريق الأفلام الإباحية و الأنترنت خصوصا للأنثى في سن مبكرة مما قد يؤثر عليها نفسيا فالاستخدام اللاواعي و غير مراقب لهذه الوسائل خاصة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة ساهم و بشكل كبير في اجرام

[17] الدكتور خليل أحمد خليل، كتاب المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع ، دار الحداثة للطباعة و النشر ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، السنة 1984 ، ص 107.

المرأة كالخيانة الزوجية، فهذه العوامل الخارجية قد تؤثر بالسلب على نفسية المرأة مما يحدث لها متغيرات نفسية.

د-العوامل الطبيعية: و هي مجموعة الظروف الجغرافية التي تسود في منطقة معينة و مثالها حالة الجو من حرارة و برودة و كمية الأمطار و نوع درجة الرياح و طبيعة الأرض و التربة و على ذلك قال" جالو فالو"(أن الجريمة تختلف في الزمان و المكان)، فالطبيعة الجبلية للمكان تساعد على إرتكاب الجرائم لسهولة إختفاء المجرمين و صعوبة القبض عليهم بين السهول و الوديان و كذا توتر طبيعة التربة في ظاهرة الإجرام و قد أكد العالم الفرنسي دوركايم أن إرتفاع درجة التحضر يؤدي إلى إرتفاع نسبة الجريمة و أثبث أن جرائم النساء ترتفع في المدن الكبيرة بالمقارنة في الريف فالمرأة الحضارية تتمتع بقدر كافي من الحرية ، كما يأثر المناخ على الظاهرة الإجرامية درجة الحرارة يزيد من حيوية الإنسان في نشاطه و أن الظلام هو من العوامل الذي يسهل للمرأة في إرتكابها للفعل الإجرامي في الخفاء.

2-2العوامل الداخلية :

تعتبر العوامل داخلية عوامل ذاتية فردية وهي سبب وراء لجوء المرأة إلى عالم الجريمة ، و التي نعني بها تلك المتعلقة بذات المجرمة سواء من قريب أو بعيد و قد تكون مكتسبة (تتعرض لها بعد الميلاد) ، أو أصلية

(تلازمها منذ الولادة) فالجريمة ظاهرة اجتماعية يتأثر بها الفرد و يتأثر بها المجتمع ، فالمجتمع يدفع الفرد إلى الجريمة و هي سلوك فردي ففي القديم كان الإعتقاد أن الجريمة سلوك مرضي أما عوامل إرتكابها مرتبطة بعوامل داخلية فهناك عوامل تشويهية مرضية عصبية تأخذ أربعة أشكال نذكر منه الوراثية التطابقية (تتطابق الفتاة مع أمها) و الوراثية التشابهية (الإختلاف في الصفات مع والدتها) و الوراثية المباشرة تتمثل أن الصفات تكون منقولة من الجد و الوراثية الغير المباشرة أي إنتقال صفات المرأة كون من طرف أحد أجدادها (السلالة) ،وأهم هذه العوامل:

أ-العوامل النفسية: من بينها (التعنيف المستمر ، التمييز بين الأبناء ، حب الانتقام و التحرر ، الاكتفاء الذاتي ، تؤكد في ذات السياق(الأستاذة زهرة فاسي محللة اجتماعية في مجلة الشروق (قضايا المجتمع) أن "المرأة ترتكب جرائمها كرها و انتقاما كحالة نفسية مستعصية تصل إليها المرأة التي يتخلى عنها المجتمع ، الأسرة ، الأصدقاء و يجبرونها على الصبر حيال الأذى الجسدي و النفسي الذي تتعرض له ، حتى عندما تقبل على الخلع يتهمها المجتمع بالخيانة و الانحلال الأخلاقي ، فلا تجد من يفهمها أو يرشدها ، و تقودها التراكمات إلى ارتكاب أخطر الجرائم تجاه نفسها أو زوجها في مجتمع يخاف من الفضيحة أكثر من خوفه من الجريمة "[18]) ، لهذا نستخلص أن العوامل النفسية هي نتاج لتلك العوامل الموضوعية الخارجية .

إن العوامل الخارجية قد تكون سبب في ظهور اضطرابات نفسية لدى المرأة مثل الإحباط و الكبت و حب الانتقام نتيجة خيانة زوجية مثلا أو نتيجة عنف مرتكب ضدها أو شعورها بعدم الاهتمام و التقدير و بالتالي

[18] الأستاذة زهرة الفاسي ، محللة إجتماعية ، تزايد جرائم القتل بأيدي ناعمة، مجلة الشروق و قضايا المجتمع ، مجلة كل الأسرة الجزائرية ، الصادرة يوم الخميس 2020/11/05 الموافق ل 19 ربيع الأول 1442 هـ .

تقدم على الفعل الإجرامي دون وعي و إدراك و في حالة قلق أو بسبب عقد نفسية فالإنطباعات في مرحلة الطفولة بعد كبتها تؤدي إلى عقد نفسية وعقدة الذنب للمجرمة العائدة من السجن نتيجة إرتكابها للفعل الإجرامي و التي يؤنبها ضميرها نتيجة المجتمع الذي رفضها و إحتكرها مما يدفعها إلى إرتكاب فعل إجرامي أخر إنتقاما من نفسها، أو صدمات عاطفية حدثت في الماضي و الذي يكون لها أثر على نفسية الفرد حيث قال فرويد في هذا الموضوع في كتابه" الكبت التحليل النفسي " (أن العقد النفسية تنبت من صدمة عاطفية ، ثم ينسى الإنسان سبب الصدمة و لكن العقدة تظل حية في نفسه و كثيرا من الصدمات ما يكون لها أثر شديد فتؤدي إلى كوارث نفسية و التفسير لهذه الكوارث أن العقل عجز عن تحمل عبئها الثقيل فإنهار تحت الضغط العنيف و ضاع ، فكل عقل له حد و مقدرة على تحمل الصدمات فإذا زاد الحد تحطمت هذه المقدرة) ،و نعطي مثالا لجريمة القتل ، فقد اتضح أن للعنف الذي يمارس تجاه المرأة يكون له نتائج وخيمة و آثار نفسية و اجتماعية ، و التي قد تصل فيه المرأة لمرحلة لا يستطيع تحمل ما تلقاه من عنف ، و يصبح الانتقام من الرجل عن طريق قتله بأبشع الطرق و الوسائل لتخلص منه و الانتقام منه ، و قد يكون ذلك عن طريق تسميمه فقد جاء بها المشرع القانوني في المادة 260 من قانون العقوبات أن " التسميم هو الإعتداء على حياة إنسان بتأثير مواد يمكن أن تؤدي إلى الوفاة عاجلا أم آجلا أيا إستعمال أو إعطاء هذه المواد و مهما كانت النتائج التي تؤدي إليها[19]" ، فالمرأة تريد التخلص من ضحيتها (الزوج) دون جهد منها و انتهاجها لخطة محكمة في فعلها الإجرامي، كما أن الأمراض النفسية و العاهات تعتبر سبب من أسباب السلوك الاجرامي فالذين يعانون من أمراض أو تشوهات و العاهات الجسمية يشعرون بالخوف و خاصة الخوف من المستقبل ، و القلق و انعدام الثقة في الحصول على الوظائف ، و كذا إهمال الجنس الآخر أي بالمختصر الشعور بالنقص كما ذكره فرويد ، و للمرض تأثير كبير على سلوك الفرد و خصوصا المرأة ، و قد يكون عاملا غير مباشر نحو ارتكاب الأفعال الإجرامية بسبب اضطرابات عقلية و نفسية أو وظيفية و من هذه الأمراض العضوية و هي التي تصيب أحد

[19] المادة 260 من قانون العقوبات .

أعضاء الجسم و مرض السل بسبب اختلال في التوازن الجسمي و النفساني للمريض و قد يكون مفضي للجريمة .

3/أشكال الجريمة النسوية :

هناك عدة نماذج لجرائم المرأة إختلفت و تعددت حسب الظروف المحيطة بها أهمها :

3-1جريمة البغاء : هو عملية جنسية تكون بين الرجل و المرأة بغرض إشباع الغريزة الجنسية للرجل و لسد حاجة المرأة الناتجة عن تدهور مستواها الإقتصادي الناتجة عن الفقر بإعتبار أن الدعارة هي أسهل طريق لكسب المال السريع ، فالبغاء أو الدعارة فهما يعتبران نوع من أنواع الجرائم التي ترتكب من طرف المرأة فحسي إحصائيات القيادة العامة للدرك الوطني لسنة 2009/08/03 كشفت عن تورط نساء في هذه الأفعال الإجرامية بحيث تم توقيف 40 إمرأة بتهمة ممارسة الدعارة ، و مع التطور التكنولوجي أصبحت الأنثى تمارس البغاء الإلكتروني عن طريق الدخول عبر مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك ، و التويتر و التي كانت تمارس عبرها ميولاتها الجنسية و هذه الجرائم تعد صورة مستحدثة لنمط الجرائم في العصر الحديث ، أي أن هذه المرأة خالفت المعايير و القواعد و العادات و التقاليد التي يبنى عليها المجتمع ، و من هذا الحمل نتيجة العلاقة الغير شرعية تقوم بالإجهاض خوفا من العار و تسترا عن الفعل الغير الاجتماعي الذي قامت به.

3-2جريمة الإجهاض:

و التي تعتبر شكل من أشكال الجريمة و الذي يأخذ ثلاث صور :

1-إما التحريض على الإجهاض .

2-إجهاض المرأة من قبل الغير .

3-المرأة تجهض نفسها .

و الإجهاض هو بمعنى خروج الجنين من الرحم إما تلقائي أو مستحث بمعنى بطريق العمد أو بدون عمد

، و يعود سبب وراء هذا الجرم أم عازبة حملت بطريقة غير شرعية أو بسبب دخولها لعالم الدعارة و الذي يعتبر شكل آخر من أشكال الجريمة و بالتالي بناء علاقات غير شرعية مع غرباء يقول لومبروزو في هذا الصدد(إذا كان البغاء إفصاحا عن إجرام النساء ، فإن الإجهاض هو تستر على هذا البغاء[20])، و تقضي(المادة 304 من قانون العقوبات على أنه من أجهض حاملا أو مفترضا حملها بإعطائها مأكولات أو مشروبات أو أدوية أو باستعمال طرق أو بأية وسيلة أخرى سواء وافقت على ذلك أم لم توافق يعاقب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات و بغرامة من 500 إلى 10.000 دج ، و إذا أفضى الإجهاض إلى الموت تكون العقوبة السجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة[21]).

3-3جريمة القتل: هذه تعتبر شكلا من أشكال الجريمة النسوية و يعاقب عليها المشرع و ذلك حسب المادة 261 من نفس القانون و التي تنص على أنه " يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة القتل أو قتل الأصول أو التسميم ، و مع ذلك تعاقب الأم سواء كانت فاعلة أصلية أو شريكة في قتل إبنها حديث العهد بالولادة بالسجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة على أن لا يطبق هذا النص على من ساهموا أو اشتركوا معها في إرتكاب الجريمة[22]".

---

[20] أشرف توفيق ، العالم السري للنساء (جرائم المرأة من ملفات قضاء و محار الشرطة)- مكتبة رجب – القاهرة – الطبعة الأولى – يناير 1998 – ص 28

[21] الدكتور زوافري الطاهر –السلوك الإجرامي عند المرأة (دراسة قانونية ،إجتماعية ، نفسية)- دار الخلدونية للنشر و التوزيع – جامعة عباس لعزور – خنشلة – الطبعة 1434هـ/2013 – ص77.

[22] المادة 261 من قانون العقوبات.

5/الإحصائيات حول الجريمة النسوية:

حسب مقال لياسمين بوعلي و الذي نشر في الجزائر نيوز سنة 03 ـ 08 ـ 2009 فإن القيادة العامة للدرك الوطني كشف عن تورط 1068 امرأة في مختلف أنواع الجرائم و مختلف الأنماط و من خلال هذا المقال فإن إرتكاب المرأة للجريمة في الجزائر لقي تزايد مرتفع بالمقارنة مع الإحصائيات التي تم ضبطها لدى الدرك الوطني لسنة 2007 ب 1065 امرأة مجرمة .

و حسب الإحصائيات فإن واقع إقبال المرأة على ارتكاب الجريمة خلال السداسي الأول لسنة 2009 يبين تورط النساء في ارتكاب أكثر من 25 نوعا من الأفعال الإجرامية من بينها جريمة الضرب و الجرح العمدي تنتمي إلى الأفعال الإجرامية العنيفة ، و قد عالجت وحدات الدرك الوطني على مستوى 48 ولاية من بينهم 99 امرأة ارتكبن هذا الفعل الإجرامي العنيف الذي يلحق الأذى بالضحية ، و قد يكون مع سبق الإصرار و الترصد ، يلي بعد ذلك توقيف 97 امرأة من أجل مغالطة حواجز الدرك الوطني عبر الشريطين الشرقي و الغربي للبلاد كما تورطت 67 امرأة في السرقة ، و تم توقيف 30 امرأة بتهمة السرقة خلال الشهرين الأولين لهذه السنة ، و من هنا تم تسجيل ارتفاع تورط النساء في هذه الأفعال الإجرامية من جهة أخرى تم توقيف وحدات الدرك 40 امرأة بتهمة ممارسة الدعارة ، و لاحظت الدراسة أن هذه الجريمة انتشرت في مختلف مناطق الوطن رغم تفاوتها من ولاية لأخرى و فيما يخص الجرائم المتعلقة بالأفعال المخلة بالحياء فقد أوقفت مصالح الدرك 36 امرأة ، و تكمن خطورة هذه الجريمة في كونها تساهم بشكل كبير مباشر في تفكك و إنحلال الأخلاق و بالتالي تفكك المجتمع و هذا ما ينتج عنه جرائم أخرى.

حيث أصبحت المرأة ترتكب هذا الفعل الإجرامي الخطير المثمتل في المتاجرة بالمخدرات و تهريبها و قد لوحظ من خلال الإحصائيات السابقة 2008 حول جرائم المرأة و التي تم معالجته من فبل وحدات الدرك الوطني خلال السداسي الأول لسنة 2009 لكلا الجنسين 1586 قضية أوقف على إثرها 2451 شخصا كانت من بينهم 32 امرأة ، و قد ارتفع التورط في الجريمة المنظمة حيث سجلت المصالح في الإحصائيات السابقة لسنة

-2009 الشهرين الأولين تورط 10 نساء ، نلاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن المرأة اقتحمت جميع الجرائم حتى التي يتم ارتكابه من طرف الرجل كالاتجار بالمخدرات و جريمة التهريب الكيف المعالج و كذلك انضمت في شبكات إجرامية منظمة و جماعات أشرار أصبحت تقحم النساء في هذه المنظمات و الشبكات و ذلك من أجل مغالطة الدرك الوطني[23].

إستناد على تقارير و الإحصائيات الحديثة التي أعدت من طرف الدرك الوطني و التي نشرت في أخبار يوم 07 -03 - 2011 حول ارتفاع الجريمة النسوية في الجزائر فإن الولاية تلمسان تصدرت القائمة من حيث عدد الجرائم ب 119 متورطة تليها العاصمة ب 115 متورطة و عين تموشنت ب 76 متورطة ، وهران ب 69 متورطة ، بشار ب 53 متورطة ، مستغانم ب 49 متورطة ، تندوف ب 45 متورطة و تيارت ب 36 متورطة ثم ميلة ب 34 متورطة و ما تبقى من الجرائم تتقاسمها نساء من عدة ولايات من الوطن . أكدت مصالح الشرطة القضائية عن تورط النساء في الجرائم الاقتصادية ، حيث بلغ عدد الموقوفات في قضايا الرشوة 12 امرأة ، و 62 أخرى في المساس بالإقتصاد الوطني ، و 14 امرأة متهمة بتزوير النقود ، و 118 موقوفة بتهمة التزوير و الاستعمال المزور و 16 امرأة بتهمة إصدار صك بدون رصيد ، و 84 موقوفة في جريمة خيانة الأمانة ، و 110 في قضايا الاحتيال و امرأة واحدة بتهمة الغش ، و 18 امرأة متورطة في قضايا التهريب و 123 امرأة موقوفة في جرائم المخدرات .

و حسب التقرير فإن قضايا الضرب و الجرح العمدي تأتي في مقدمة القضايا التي تورطت فيها فئة النساء و ذلك ب 2864 امرأة ، تليها الجرائم الأخلاقية أي كل ما يتعلق بالآداب العامة ب 1001 متورطة ، ثم السرقات بأشكالها ، منها السرقة الموصوفة ب 182 امرأة ، السرقات البسيطة 703 امرأة و حتى سرقة السيارات ب 15 موقوفة .و من خلال هذا التقرير نلاحظ أن المرأة لم تقنع و تكتفي فقط بسرقة المجوهرات أو سرقة المال في

[23] https://www.djazairess.com/djazairnews/1302

الحمامات أو قاعات الحفلات أو سرقة أشياء ثمينة من عند الجارات و القريبات أثناء التجمعات النسوية بل تعدت ذلك إلى السرقة الموصوفة التي تقوم بها من خلال التخطيط لها و السرقة داخل المحلات التجارية و داخل حافلات الركاب و سرقة المنازل باستعمال مفاتيح مصطنعة و قد تنشط حتى في شبكات إجرامية منظمة تختص في الرقة تقودها في بعض الأحيان امرأة تترأس العصابة النسوية .

كما يجيب الإشارة أيضا إلى توقيف 31 امرأة بتهمة الاختطاف و الحجز أي تحويل القصر ، و 125 امرأة بتهمة المساس بالنظام العام و السكينة العامة مثل بشار ، بسكرة ، تمنراست اليزي.[24]

و من هنا يمكن القول أن الجريمة النسوية لا يحددها العامل الجغرافي فالجرائم تختلف شكلا من الناحية الإحصائية و الشكل و الموقع الجغرافي و لا عوامل فردية و إنما هناك عوامل تتداخل من بينها عوامل البيئة الاجتماعية و عوامل ثقافية ، عوامل إقتصادية كالمستوى المعيشي ، الفقر ، البطالة.

كما تختلف الجريمة النسوية في الجزائر من منطقة إلى أخرى و من ولاية إلى أخرى و ذلك حسب إحصائيات التي وردت من قبل الدرك الوطني حسب سنوات 2008 و 2009 و 2011 و لم تقتصر هذه الظاهرة على المدن الكبرى فقط مثل وهران، الجزائر، عنابة بل شملت جميع المناطق و المدن الصغيرة مثل تلسان و ذلك بتعدد أشكاله و أنماطها حيث لوحظ أم المرأة أصبحت ترتكب نفس جرائم الرجل مثل الإتجار بالمخدرات و عمليات التهريب كما أن جرائم النساء ارتفعت حسب الأشكال الممارسة من طرف الجنس النسوي مثل جرائم الإجهاض و الدعارة أما جرائم الشائعة عند المرأة في المجتمع الجزائري هو الضرب و الجرح التي أتت في مقدمة هذه الجرائم.

[24]https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/21560

6/نتائج الدراسة:

من خلال القراءات الاستطلاعية و المتمثلة في الدراسات السابقة و المراجع التي تناولت موضوع عوامل و أشكال الجريمة النسوية و التي درست من جميع الزوايا توصلنا بذلك على النتائج التالية :

1- يختلف إجرام المرأة عن إجرام الرجل و ذلك من الناحية الكمية و النوعية و لا يمكن إرجاع هذا الإختلاف إلى عامل منفرد سواء كان هذا العامل بيولوجي يتمثل في الجانب النفسي أو البدني كذلك العامل الإجتماعي من ناحية حقوق المرأة ، أما من الناحية البيولوجية فيتمثل في قوتها البدنية، بإعتبارها أقل قوة من الرجل و ضعف في الجهد العضلي ، فالمرأة لا ترتكب جرائم التي تتطلب القوة مثل جرائم العنف و القتل بطريقة مباشرة و الضرب و الجرح لأنها لا تمتلك القوة البدنية بالمقارنة مع الرجل بل تلجا للحيل و المراوغة لاقتراف جريمتها ، أما من الناحية النفسية فالمرأة تتوتر في بعض فترات حياتها أي فترات الدورة الشهرية ، الرضاعة ، الحمل مما يدفعه إلى ارتكاب الجرائم

2- كلما أتيح للمرأة الحرية و الاختلاط و العمل و زيادة الفرص فهي تتساوى مع الرجل في المجالات الاجتماعية فالظروف الثقافية التي تعيش فيها المرأة لها دور في ارتكاب الجريمة و هذا ما أكدته دراسة أجنبية (كارول سمارث) و التي تحمل عنوان (المرأة المجرمة حقيقة أم خرافة) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تحرر المرأة في المجتمع الأمريكي أدى إلى عدم وجود فروق جوهرية في الجريمة بينها و بين الرجل ، و أن المرأة أصبحت مساوية مع الرجل حتى في الجريمة ، و هذا ما أكدته نظرية الحتمية الاقتصادية و الاجتماعية بحيث ترى (فريدا أدلر) بأن المرأة بسبب التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية قد تأثر دورها و بالتالي أثر ذلك على الجريمة و على سلوكها المنحرف ، فالمرأة تسعى إلى الاستقلال الاقتصادي و الاجتماعي فهي ، تميل إلى ارتكاب جرائم ذات طبيعة رجولية كالإيذاء و السرقة و الانخراط في العصابات ، و تعتقد أن جرائم الإناث سوف تزداد في المستقبل و ذلك لتقارب أدوار النساء مع الرجال .

3. المرأة التي تعيش ظروف اجتماعية صعبة (الفقر،الأحياء السكنية المهمشة) هي الأقرب لارتكاب الجريمة بغرض استرجاع قيمة الذات عن طريق الانتقام .

4. تعرض المرأة للعنف سواء كان لفظيا أو جسديا هو الذي يدفعها الى ارتكاب الجريمة ، فالمرأة تقوم بهذا الفعل الاجرامي تعبيرا عن العنف المرتكب ضدها من طرف الرجال سواء الأب أو الأخ أو الزوج ، وان المعايير الثقافية في المجتمع هي التي تشجع الزوج في ممارسة العنف على زوجته أو الأخ على أخته ، فهي تعطي للرجل الحق في السيطرة و الهيمنة على المرأة باعتبار المجتمع المحيط بها مجتمع ذكوري تسيره سلطة ضبط القوة مما قد يدفعها إلى الانتقام و ارتكاب الجريمة.

5. هناك بعض العوامل الاجتماعية تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة : ضعف المستوى الدراسي ، تدني المستوى المعيشي ، الحالة المدنية للوالدين ، السوابق الإجرامية لأسرة المجرمة (الوصمة الاجتماعية لعائلة المرأة المجرمة) ، الرغبة في الحصول على المال ، تسلط و أنانية الزوج ، التصدع و التفكك العائلي و هذا ما أكدته الباحثة (مزوز باركو) سنة 2005 في دراستها لجريمة القتل عند المرأة بحيث ترجع أسباب هذه الجرائم إلى عوامل اجتماعية باعتبار أن معظم المجرمات ينتمين إلى أسر مفككة و قد عاشوا في محيط اجتماعي قاسي يتميز بالقسوة و سوء المعاملة ، تدهور المستوى المعيشي ، الوسط السيء الذي تعيش فيه المرأة مما يؤدي إلى انحرافها ، و أيضا في حالة فشل دور المدرسة في تربية الأجيال يشكل أحد العوامل الدافعة إلى الجريمة و كذا طريقة المعاملة و الاتصال بين المعلمين و التلاميذ مما يؤدي إلى التغيب و الهروب من المدرسة و لجوءهم إلى الشارع و بالتالي يعرضهم إلى الانحراف و سلك طريق الجريمة ، وإن محاكاة المرأة مع صديقات منحرفات يولد لديهن الرغبة في اللجوء إلى الفعل الإجرامي ، كما أن مخالطة رفاق السوء كان لها الأثر في دفع المرأة إلى ارتكاب هذه الأشكال كالسرقة (سرقة المجوهرات) و خاصة الجرائم الأخلاقية .

6. ترتكب المرأة السلوك الإجرامي نتيجة مجموعة من العوامل الذاتية منها الوراثة و التكوين العضوي و نتيجة تكاثف مجموعة من العوامل النفسية .

7. هناك بعض العوامل النفسية تؤدي إلى إجرام المرأة : سوء المعاملة، عدم تلبية الرغبات، التعنيف المستمر (العقاب)، التمييز بين الأبناء، حب الانتقام ، دفع و الخوف من تذوق العار مما يؤدي إلى الثأر و حب الانتقام و التحرر ، الاكتفاء الذاتي ، هذا ما تحدثت عنه الدراسة عن جرائم النساء المصريات و التي حددت صفات المرأة المجرمة بحيث يتميزن بالصلابة و الخشونة و الشك ، و لديهن حب التملك و السيطرة و العصبية و شدة التوتر ، الاندفاعية الشديدة و سرعة رد الفعل العنيف و انعدام الثقة بالنفس ، و هذا ما أكده فرويد أن الضعف النفسي يرتبط بالجنس و الغيرة الجنسية و التي تتطور مع مرحلة الطفولة المبكرة (عقدة النقص) .

.

الخاتمة :

نستخلص من خلال دراستنا لموضوعنا أهم العوامل و الأسباب التي تدفع بالمرأة إلى اقتراف الفعل الإجرامي و ذلك باستعراض واقع الجريمة عند المرأة في المجتمع الجزائري من خلال تحديد العوامل المؤدية إلى ارتكابها، و قد تناولت هذه الدراسة (المرأة المجرمة) و الكشف عن أشكال الجرائم التي ترتكبها (الاجهاض ، الدعارة، القتل) ،فالمرأة دخلت ميدان الجريمة نتيجة التغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و إختلاف الأدوار و تطور التكنولوجي السائد في عصرنا خصوصا في الآونة الأخيرة ، حيث تمارس المرأة الفعل الإجرامي إما دفاعا عن النفس و الحاجة إلى الإعتراف و التقدير أو خوفا من تذوق العار ، أو الإنتقام و لا يمكن نسب عامل واحد في ارتكاب الجريمة النسوية بل نتيجة تظافر مجموعة من العوامل فالوسط الذي تعيش فيه المرأة قد يدفعها لارتكاب الجرم .

قائمة المراجع

كتب:

– قاموس معجم المعاجم الجامع .

– تفكيك دور كايم ، نقد ما بعد البنيوي لجينيفر م.ليمان و ترجمة محمود أحمد عبد الله.

– منال محمد عباس ، علم الإجتماع الجنائي ، دار النشر و التوزيع ، جامعة الإسكندرية، الطبعة 2013.

–اميل دوركايم الانتحار ترجمة حسن عودة ، الهيمنة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة دمشق 2011،441

– أسنام محمد الأسعد – معجم مصطلحات علم الإجتماع – دار و مكتبة الهلال– بيروت الطبعة الأولى 2011 م.

– تحرير جون سكوت –ترجمة محمد عثمان ، كتاب علم الإجتماع المفاهيم الأساسية ، الشبكة العربية للأبحاث و النشر.

– عايد عواد الوريكات ، نظريات علم الجريمة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن عمان، الطبعة الأولى 2013.

– جمال معتوق ، المرأة و الجريمة (النظريات المفسرة للجرائم النسوية ، دار الكتاب الحديث تاريخ النشر 2018/01/01، 2017 الطبعة الأولى.

– الدكتور خليل أحمد خليل، كتاب المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع ، دار الحداثة للطباعة و النشر ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، السنة 1984.

– قانون العقوبات.

– أشرف توفيق ، العالم السري للنساء (جرائم المرأة من ملفات قضاء و محار الشرطة)– مكتبة رجب – القاهرة – الطبعة الأولى – يناير 1998.

– الدكتور زوافري الطاهر –السلوك الإجرامي عند المرأة (دراسة قانونية ،إجتماعية ، نفسية)– دار الخلدونية للنشر و التوزيع – جامعة عباس لعزور – خنشلة – الطبعة 34هـ/2013

مجلات:

– أ م د واحدة حمة و بين نصر الله ، العوامل الاجتماعية المؤثرة في جريمة القتل "دراسة ميدانية للنزلاء إصلاحيتي الرجال و النساء في مدينة السليمانية " مجلة الفنون و الأدب و علوم الإنسانيات و الاجتماع– العدد 26 – جامعة السليمانية كلية العلوم الإنسانية ، كردستان ، العراق – يوليو 2018– ص 64.

– الأستاذة زهرة الفاسي ، محللة إجتماعية ، تزايد جرائم القتل بأيدي ناعمة، مجلة الشروق و قضايا المجتمع ، مجلة كل الأسرة الجزائرية ، الصادرة يوم الخميس 2020/11/05 الموافق ل 19 ربيع الأول 1442 هـ .

أطروحات:

– مزوز بركو، إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية جامعة ،قسنطينة،2006ـ2007.

– هند محمود و شيماء الطمطاوي ، نظرة للدراسات النسوية، الإصدار الأول مارس 2016.

–مزوار ياسمينة ، بروفيل شخصية المرأة المجرمة ، رسالة شهاد ماجستير في علم النفس ، كلية العلوم الإجتماعية و العلو م الإنسانية و الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، سنة 2013– 2013 ، ص 159.

– سرور بن عبد الوهاب ، الدوافع و الباعث على الجريمة وأ ثرهما في العقوبات التعزيرية ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية ، الرياض ، 2004 .

– زرارقة فضيلة – عوامل إجرام المرأة الجزائرية و دور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها ، شهادة الدكتوراه في علم النفس، كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية ، جامعة محمد خيضر سنة 2015 –2016

مواقع لإلكترونية

https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/21560

https://www.djazairess.com/djazairnews/1302